

وزارة القوى العاملة والهجرة

اتفاقية عمل جماعي

إنه في يوم الجمعة الموافق ٢٠١٢/٣/١٦

تم الاتفاق بين كل من :

أولاً - النقابة العامة للعاملين بالسياحة والفنادق ، ومقرها ٩٠ شارع الجلاء - القاهرة ، ويعيلها قانوناً السيد الأستاذ / محمد هلال الشرقاوى - رئيس النقابة العامة ، والسيد / عزت شوقي سعدان - الأمين العام . (طرف أول)

ثانياً - شركة مصر للسياحة ، ويعيلها في التوقيع على هذا العقد السيدة / منى مصطفى أحمد - نائب رئيس قطاع المنشآت الفندقية والسياحية والقائم بأعمال رئيس القطاع .

تمهيد

لما كانت النقابة العامة للعاملين بالسياحة والفنادق منوطاً بها طبقاً لقانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته حماية حقوق العمال ورعايتها مصالحهم والعمل على إجراء المفاوضة الجماعية بالمشاركة مع اللجان النقابية ،

ونظراً لأن العاملين بالفنادق العائمة (شهريار ، شهر زاد ، نفيس) قد تقدموا ببعض المطالب العمالية فقد قامت النقابة بعقد عدة لقاءات مع السادة ممثلين الطرف الثاني بصفته ، تم التفاوض بشأن هذه المطالب بشفافية السعي إلى تحقيقها ،

وقد تكررت اللقاءات بين النقابة العامة والعاملين بهذه الفنادق والساسة المسؤولين بشركة مصر للسياحة وقد ساد أثناء هذه اللقاءات روح الود والتفاهم المتبادل آخذين في الاعتبار الصالح العام والذي تحرص عليه النقابة العامة وجميع العاملين بهذه الفنادق وفي نفس الوقت وبنفس القدر صالح العاملين ،

وتقديراً من إدارة شركة مصر للسياحة (الطرف الثاني) للدور الهام الذي يقوم به العاملون بهذه الفنادق من أجل نهضة وتقدير الشركة فقد وافقت على تلبية هذه المطالب وسعت إلى النقابة العامة من أجل أن يتم توقيع عقد اتفاق جماعي يتضمن الموافقة على هذه المطلب لزيادةطمأنينة في نفوس العاملين الأمر الذي كان موضوع تقدير من النقابة العامة لكافة قيادات شركة مصر للسياحة ،

وبعد أن أقرت جميع الأطراف بأهليةتهم القانونية والفعالية وصفاتهم في التعاقد تم الاتفاق على ما يلى :

(البند الأول)

يعتبر التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق ومكملاً ومفسراً لكافه بنوده وكذلك كشف توقعات العاملين .

(البند الثاني)

وافق الطرف الثاني بصفته على المطالب العمالية المبينة على النحو التالي :

- ١ - ثقت الإجراءات القانونية والانتهاء منها والتي تؤكد تبعية العاملين بالفنادق العامة (شهر زاد ، شهر بار ، نفيس) إلى الملف التأميني لشركة مصر للسياحة رقم (٨٦٩) .
- ٢ - وافق الطرف الثاني بصفته على صرف مكافأة نهاية الخدمة للعاملين بهذه الفنادق وفقاً لإجمالي آخر مرتب في تاريخ الاستحقاق ويعاد (١٥) يوماً عن كل عام خدمة بالشركة اعتباراً من ٢٠١٠/٦/١ تصرف لحالتي الإعالة إلى المعاش أو الوفاة على أن يتم الالتزام بلائحة أورروى عن مدة الخدمة السابقة لهذا التاريخ ويتم الصرف طبقاً للبنود الواردة في هذه اللائحة .
- ٣ - توافق الشركة (الطرف الثاني) على صرف مكافأة إنتاج سنوي وكذلك مكافآت المناسبات المختلفة طبقاً لما يتم صرفه للفنادق المدار بمعونة الشركة .
- ٤ - وافق الطرف الثاني على صرف المقابل النقدي للتشغيل خلال العطلات الرسمية بواقع مثل الأجر طبقاً لأحكام قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ المنظمة لذلك .
- ٥ - وافق الطرف الثاني على الالتزام بأن يكون نقل العاملين في إطار الفنادق العامة المملوكة لشركة مصر للسياحة فقط ونستثنى من ذلك المخالفات المتعلقة بالشرف والأمانة .
- ٦ - يتعهد الطرف الثاني في حالة رغبة العاملين بالفنادق العامة على إبرام عقد اتفاق جماعي لتعديل أسلوب توزيع مقابل الخدمة طبقاً لما تم إبرامه بين النقابة العامة للسياحة وعدد من المنشآت الفندقية والسياحية والتي تقدم من العاملين إلى النقابة العامة بتحقيق رغبة الطرف الأول .

(البند الثالث)

تعد كشوف بأسماء العاملين بالفنادق العائمة تتضمن موافقتهما على ما تتضمنه هذه الاتفاقية من بنود .

(البند الرابع)

في حالة إخلال أي طرف من الأطراف بما تم الاتفاق عليه في هذا العقد يحق لأي طرف اتخاذ ما يراه مناسباً قانوناً .

(البند الخامس)

تختص محاكم القاهرة بنظر أي نزاع ينشأ عن هذا العقد أو تفسيره أو تأويله .

(البند السادس)

تسري أحكام هذه الاتفاقية اعتباراً من تاريخه .

(البند السابع)

تحرر هذا الاتفاق من خمس نسخ ، لكل طرف نسخة للعمل بها عند اللزوم والنسخ الباقية يتم تسجيلها بالإدارة العامة لعلاقات العمل والمفاوضة الجماعية كعقد اتفاق جماعي ، ويتم نشره بالواقع المصري .

(الطرف الأول)

محمد هلال الشرقاوى

رئيس النقابة العامة للعاملين السياحة والفنادق

عزت شوقي سعدان

الأمين العام للنقابة العامة للسياحة والفنادق

(الطرف الثاني)

منى محمود احمد

نائب رئيس قطاع المنشآت الفندقية والسياحية

والقائم بأعمال القطاع